



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

### مناقشة رسالة الماجستير

#### العنوان

جرائم الدخول غير المشروع إلى النظام المعلوماتي  
(وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات)

#### للطالب

إبراهيم محمد القاسمي

#### المشرف

د. جهاد محمد عبد العزيز، قسم القانون العام

#### كلية القانون

#### المكان والزمان

10:00 صباحاً

الاثنين، 26 نوفمبر 2018

المكان: مبنى كلية القانون طلاب (H2) قاعة المحكمة التعليمية (0012) بالطابق الأرضي

#### الملخص:

قد سعت من خلال هذه الدراسة أن أوضح ماهية النظام المعلوماتي وذلك في الفصل الأول من البحث الذي تناولته في مبحثين، تناولت في المبحث الأول التعريف بالموقع الإلكتروني ونظام المعلومات الإلكتروني وشبكة المعلومات ووسائل تقنية المعلومات، ثم تناولت جريمة الدخول غير المشروع للنظام المعلوماتي في صورتها المجردة وأركانها المادية والمعنوية.

وفي المبحث الثاني تناولت جريمة الدخول بدون تصريح إلى النظام المعلوماتي بقصد الحصول على بيانات حكومية أو معلومات سرية خاصة بمنشأة مالية أو تجارية أو اقتصادية، ودراسة محل الجريمة وبيان معنى ومفهوم البيانات الحكومية، والمعلومات السرية الخاصة بمنشأة مالية أو تجارية أو اقتصادية، ثم تناولت بالدراسة الركن المادي للجريمة، والركن المعنوي للجريمة من خلال دراسة القصد الجنائي العام والقصد الجنائي الخاص الذي تتطلبه الجريمة.

أما الفصل الثاني من البحث فقد اشتمل على ثلاثة مباحث تناولت فيها العقوبات والتدابير المقررة لجرائم الدخول غير المشروع إلى النظام المعلوماتي، حيث تناول المبحث الأول العقوبات البسيطة والظروف المشددة لجريمة الدخول غير المشروع إلى النظام المعلوماتي، وقد استعرضت من خلاله جريمة الاضرار بالبيانات أو المعلومات الشخصية والغير شخصية، وجريمة الدخول أو الاضرار بالبيانات بمناسبة أو بسبب تأدية العمل.

وفي المبحث الثاني تناولت العقوبات المقررة لجريمة الدخول بدون تصريح إلى النظام المعلوماتي بقصد الحصول على بيانات حكومية أو معلومات سرية خاصة بمنشأة مالية أو تجارية أو اقتصادية، وشرحت من خلال هذا المبحث العقوبات البسيطة والظروف المشددة للعقوبة، وتناولت بالشرح التدرج في تشديد العقوبة على هذه الجريمة.

وفي المبحث الثالث تناولت التدابير المقررة لجرائم الدخول غير المشروع إلى النظام المعلوماتي، وذلك من خلال دراسة التدابير المقيدة للحرية والتدابير السالبة للحقوق والتدابير المادية، التي أوردتها المشرع في المرسوم اتحادي بقانون رقم (5) لسنة 2012 وتعديلاتها، مستهدياً ومسترشداً بنصوص قانون العقوبات الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 وتعديلاته.

كلمات البحث الرئيسية: النظام المعلوماتي، جريمة، العقوبات.